لقاء حواري لتمكين أداء المجالس المحلية والارتقاء بعملها

محافظ اللاذقية: ضرورة تعزيز الثقة والشفافية بين المجالس المحلية والمجتمع الأهلي

اللاذقية- عبير محمود

أقيم في محافظة اللاذقية، أمس، لقاء حواري حول أداء المجالس المحلية وسبل الارتقاء بعملها، ضمن برنامج وزارة الإدارة المحلية والبيئة، بهدف تعزيز التشاركية والمسؤولية وتمكين عمل المجالس المحلية وذلك ضمن سلسلة لقاءات حوارية تشمل جميع المحافظات.

وأكد محافظ اللاذقية عامر هلال في كلمة له خلال اللقاء الذي حضره عدد من أعضاء مجلس الشعب ومجلس المحافظة ورؤساء الوحدات الإدارية وفعاليات نقابية وحزبية وأكاديمية ومجتمعية وإعلامية، أهمية الحوار لعرض الأفكار والمقترحات التي تهدف لتطوير عمل المجالس المحلية بشكل عام.

وأكد هلال ضرورة تعزيز الثقة والشفافية بين المجالس المحلية والمجتمع الأهلي، بما يسهم في التنمية المجتمعية، مع التشديد على ضرورة ممارسة المجالس المحلية لدورها وصلاحياتها وفق قانون الإدارة المحلية.

وفيما يخص دور الإعلام، قال هلال: إن أهمية الدور الإعلامي في نقل الصورة الصحيحة والمعلومة الدقيقة إضافة لممارسة الرقابة على أداء الوحدات الإدارية ومدى التزامها بالنزاهة وبالقانون والعمل وفق صلاحياتها، منوهاً بأهمية الإعلام لناحية تشجيع المجتمع المحلي والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية للتشبيك مع الوحدات الإدارية بما ينعكس إيجاباً على المصلحة العامة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب أهمية الحوار للارتقاء بأداء المجالس المحلية وتفعيل دور الوحدات الإدارية بالتشاركية وتحمل المسؤولية المجتمعية بما يسهم في تنمية المجتمع وتطوير أداء الوحدات الإدارية وتمكينها على الصعيدين العملي والمادي بما يسهم في نهوض المجتمع وتلبية الخدمات والاحتياجات للمواطنين في نطاق عمل كل وحدة إدارية وفق الإمكانات.

بدوره، أكد أمين فرع اللاذقية لحزب البعث العربي الاشتراكي هيثم إسماعيل، أن اللامركزية فكرة رائدة وتسهم في تشجيع المواطن على المشاركة في صنع القرار، مشيراً إلى أن الشفافية والثقة بين المواطن والمسؤول تنمي وتطور المجتمع بشكل عام.

> مطالبات بدعوة الإعلام لحضور اجتماعات المكتب التنفيذي

التشاركية مع الإعلام

وفي حديث لـ«الوطن»، أكد رئيس لجنة العلاقات العامة والإعلام في مجلس محافظة اللاذقية ثائر سعيد أهمية دور الإعلام بالرقابة والتحسين والتطوير ومنعكساته على عمل الوحدات الإدارية ومجالسها، مشيراً إلى أن الشفافية ضرورية في إعلان الوحدات الإدارية عن نشاطها وممارساتها وقراراتها وخططها وإعلانها بهدف تعزيز مبدأ الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص مع توعية جميع شرائح المجتمع بحقوقها وهذا واضح في قانون الإدارة المحلية ١٠٧ لعام ٢٠١١.

أشار إلى أهمية أن يكون لكل وحدة إدارية منصة على مواقع التواصل الاجتماعي في ظل الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي وسرعة وصول المعلومة، وما يقدمه الإعلام يكون طريقاً ومقترحاً للقيام بعملية تسويق اجتماعي مستدام.

وذكر سعيد أن التشاركية مع الإعلام ضرورية جداً، قائلاً: إن محافظة اللاذقية كانت سبّاقة في التشاركية مع وسائل الإعلام الوطنية، لتقديم مقترحات ومخرجات مهمة لتطوير قانون الإدارة المحلية وتحسين أداء العمل وإخراج مكامن الخلل والخطأ والتواصل بين العاملين في أجهزة الإدارة المحلية.

بناء الثقة

وفي مداخلات المشاركين بالمؤتمر الحواري، تم التركيز على أهمية هكذا فعاليات بما يسمح بطرح الرؤى والأفكار والنقاش حولها للوصول إلى نتائج يتم من خلالها تطوير العمل المحلي على كل المستويات.

وأشارت عدة مداخلات إلى أهمية إعادة بناء الثقة بين المواطن والمسؤول، مع التأكيد على ضرورة التعاون بين جميع مكونات المجتمع للنهوض بالعمل الخدمي بالمشاركة بين المجتمع الأهلي والوحدات الإدارية أو الجهات العامة بشكل عام بما ينمي المجتمع من خلال توفير فرص عمل وتحقيق التنمية المجتمعية وبالتالي الانعكاس الإيجابي على الاقتصاد الوطني.

وانتقد عدد من المشاركين في مداخلاتهم قرار المركزية مطالبين بإلغاء المركزية وتفعيل اللامركزية وخاصة في المجال الخدمي والسياحي والصحي، مع الإشارة إلى أن تعيين عامل نظافة في وحدة إدارية وخاصة بالريف يتطلب فترات طويلة جداً بسبب المركزية ما يؤخر سير العمل ويجب بذلك نقل وتفعيل صلاحيات رؤساء الوحدات الإدارية بما يسهم في تطوير العمل الخدمي بشكل خاص.

كما تمت الإشارة من خلال الطروحات إلى ضرورة تفعيل صلاحية التنفيذ الذاتي للوحدة الإدارية وتمكين عملها فعلياً لتستقل مادياً إضافة لتقديم مقترحات للتشارك بين الوحدات الإدارية والقطاع الخاص وتفعيل العمل مع المجتمع المحلي والأهلي بشكل أكبر بما ينعكس إيجاباً على النطاق الجغرافي والجوانب التنموية والمعيشية لكل وحدة إدارية.

وتم تقديم اقتراحات لإقامة كيانات قانونية مهمتها تأكيد التزام الوحدة الإدارية بالمسؤولية الاجتماعية من خلال تأكيد بياناتها ومعلوماتها بكل شفافية.

وتمت المطالبة بدعوة وسائل الإعلام الوطنية لحضور اجتماعات المكتب التنفيذي للمحافظة وكل الفعاليات التي تعنى بالشأن المحلي.

جهات عامة لا تطلب شهادة تصنيف للمقاول

نقيب مقاولي حمص لـ«الوطن»: شركات عامة تحصل على مناقصات من القطاع العام ثم تقوم بتلزيمها لمقاولين

حمص- نبال إبراهيم

اشتكى مقاولون في محافظة حمص لـ«الوطن» عن معاناتهم من إعاقة تنفيذ المشروعات ضمن الزمن المحدد لها نتيجة لاختلاف وتبدل الأسعار بين ليلة وضحاها، ما يؤثر سلباً في أعمالهم، إضافة إلى صرف فروق الأسعار للمقاول بعد عدة أشهر متتالية من إنهاء المشروع وبالتالي تصبح فروقات الأسعار بحاجة إلى فروق أسعار أخرى وهذا يلحق بهم ضرراً ويكبدهم خسائر مادية جراء ذلك.

رئيس فرع نقابة المقاولين في حمص حبيب المريعبي أكد لـ«الوطن» أن أهم الصعوبات تتمثل في اختلاف وتغير الأسعار للمشروعات التي يتم تنفيذها ضمن الزمن المحدد لها بين وقت وآخر، كما أن عملية صرف فروق الأسعار للمقاول بعد عدة أشهر من إنهاء المشروع قد تصل إلى ٨ أشهر أحياناً وهذا مؤكد بالوثائق فعندها تصبح فروقات الأسعار بحاجة إلى فروق أسعار أخرى، علماً أنه صدرت عدة تعاميم من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الأشغال العامة والإسكان تؤكد صرف فروق الأسعار مع الكشف، إلا أنه مع الأسف لا ينظر إلى هذه التعاميم في بعض الدوائر الحكومية بجدية.

ولفت المريعبي إلى أن المقاول يعاني صعوبات أخرى خلال عمله منها استجرار مادة الإسفلت ومادة mco من شركة مصفاة حمص إلى مجابل الإسفلت، وعند تعبيد أي طريق تقوم المجابل بفي مادة mco لتتمكن المضخات من رشها على الطرقات، لكن ما حدث أن أحد المقاولين كان يقوم بتعبيد طريق وبقي معه في صهريج الغلاية ما يقارب ٤٠٠ كغ والتي من حقه إعادتها إلى المجبل، لتقوم مديرية الجمارك بحجم بمصادرة المادة واعتبارها غير مشروعة، علماً أنه لم يتم بيع أو تداول هذه المادة إلا بين شركة مصفاة حمص ومجابل الإسفلت.

وحول تحميل المقاولين المسؤولية عن الأبنية التي انهارت بعد الزلزال الذي ضرب البلاد في شباط الماضي، اعتبر المريعبي أن ذلك إجحاف بحق المقاولين حيث تم عقد العديد من الاجتماعات بين النقابة المركزية ورئاسة الحكومة ووزارتي الإدارة المحلية والبيئة والأشغال، وتم التوصل إلى تعميم ينص بأنه لا يجوز تنفيذ أي رخصة بناء إلا من خلال مقاول معتمد ومصنف أصولاً لدى نقابة المقاولين، لكي يتم تحديد المسؤوليات ولا يجوز تسليم أي رخصة بناء لأي كان من الوحدات الإدارية وغيرها إلا بعد حصول صاحب رخصة البناء على عقد مع المقاول إضافة إلى مهندس مشرف، وفي حال كان المقاول مهندساً مسجلاً لدى فروع نقابة المهندسين وأكد أنه على الرغم من توجيه الكتب وتعميمها على الوحدات الإدارية من محافظة حمص لم تلاحظ نقابة المقاولين بالمحافظة أي التزام من الوحدات الإدارية بذلك.

وأكد المريعبي ضرورة عدم تحميل المقاولين المسؤولية بشكل عشوائي، مشيراً إلى أن ٩٠ بالمئة من الأبنية التي انهارت تم بناؤها بالتعاقد إما مع نجار بيتون أو مقاولين لم تسمع بهم النقابة من قبل، متمنياً على الجهات المعنية والمختصة التأكيد على تنفيذ كتاب رئيس مجلس الوزراء، وتعميم وزير الإدارة المحلية الموجه للمحافظين بهذا الخصوص لإنصاف النقابة بهذا الموضوع وألا يتم تحميلها المسؤولية، مشدداً على ضرورة قيام الوحدات الإدارية وكل الجهات التي تتعاقد مع مقاولين القيام برصد الميزانية الكافية لمشروعاتها من فروق أسعار وغيرها قبل الإعلان عن المشروعات كي لا تقع وتوقع المقاولين في مطبات هم في غنى عنها.

ولفت المريعبي إلى نقطة مهمة وهي قيام بعض الجهات العامة والشركات مثل مصفاة حمص والشركة السورية للغاز وغيرهما خلال تنفيذ بعض المشروعات مع غير المقاولين عدم طلب شهادة تصنيف للمقاول وتكتفي بتقديمه سجل تاجر، ما يؤدي إلى التسبب بخلل في عمل النقابة وإلى نوع من أنواع التهرب الضريبي الواضح، لأن من ينفذ هذه الأعمال غير ملزم بالحصول على براءة ذمة من النقابة لأنه غير مسجل بها أصلاً، وبذلك يكون غير ملتزم بدفع ما يترتب عليه إلى المالية والجيولوجيا إلى العديد من الجهات التي تقوم بجباية الرسوم والضرائب.

وأشار إلى أن شركات القطاع العام تتقدم أحياناً إلى المشروعات التي لا تتجاوز قيمتها ٥٠ مليوناً، وتعطى تفضيلاً عن المقاول بنسبة ١٠ بالمئة، علماً أن هذا القرار صدر عام ٢٠١٦ وهو قرار غير دائم ولم يتم تجديده ولكن معظم مؤسسات القطاع العام تأخذ بهذا القرار، علماً أن شركات القطاع العام التي تتقدم إلى هذه المشروعات وترسو عليها تقوم بتلزيمها إلى مقاولين بغض النظر عن درجة تصنيفهم، إذ إنه لكل تصنيف مبلغ معين يحق له التقدم إليه، ما يسيء إلى تنفيذ العمل، علاوةً عن أن شركات القطاع العام لم تلتزم بالمهندس المقيم بل تعتمد على كادرها وأصفاً ذلك بأنه نوع من التهرب الضريبي.

وبين أن عدد المقاولين المنتسبين لفرع النقابة في حمص يبلغ ٢١٨٥ مقاولاً، مؤكداً أن الذين يعملون بالمقاولات وغير المنتسبين للنقابة لا يتجاوزون العشرات.

زيادة كبيرة للموازنة الاستثمارية في السويداء من ١٥ -٧٥ مليار ليرة عام ٢٠٢٤

عضو مكتب تنفيذي: حصلنا على ٧١٠ ملايين الشهر الفائت كإعانة من الإدارة المحلية

السويداء- عبير صيموعة

كشف عضو المكتب التنفيذي لمجلس محافظة السويداء رئيس مكتب التخطيط والموازنات والخدمات بسام عامر لـ«الوطن» عن إقرار الموازنة الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠٢٤ برصد مبلغ ٧٥ مليار ليرة على الأجهزة المحلية أي بزيادة نحو ٦٠ ملياراً عن الموازنة الاستثمارية للعام الحالي ٢٠٢٣.

ولفت عامر إلى أنه جرى توزيع هذه المبالغ (الاعتمادات) على أبواب الموازنة بواقع ٤٩ ملياراً و٤٠٠ مليون للخدمات الفنية لتنفيذ خطة أعمال الطرق الزراعية والمحلية وبناء المدارس، إضافة إلى رصد مبلغ ١٠ مليارات ليرة لمديرية الصحة ورصد ٣ مليارات ليرة لمديرية التربية لأعمال الترميم البسيطة ضمن المدارس مع رصد مبلغ مليار و٢٠٠ مليون للشؤون الاجتماعية والعمل لاستكمال أعمال معهد التنمية الذهنية وبعض المعاهد الأخرى، كما جرى تخصيص ما تبقى من مبلغ الموازنة لمديرية البيئة لتأمين بعض التجهيزات ومديرية الثقافة لترميم قصر الثقافة في المدينة إضافة إلى الأمانة العامة لتكملة أعمال مراكز خدمة المواطن.

ولفت عامر إلى أنه ضمن الموازنة الاستثمارية للعام الحالي ٢٠٢٣ أقر المكتب التنفيذي في اجتماعه الأخير تنفيذ ١٢ مشروعاً للطرق (تنفيذ وتعبيد اقتصادي) على الخطة الاستثمارية لمديرية الخدمات الفنية تفوق قيمتها مليارين و١٠٠ مليون ليرة، وهي طريق وادي الضياع في مدينة شهبا وطريق منطقة الخربة الزراعي في قرية مياماس إضافة إلى تنفيذ وتعبيد اقتصادي لطريق الغبيب- المكب في قرية البثينة وطريق منطقة كرم شكارة- المعصرة في قرية عيون وطريق منطقة أبو بنيا الزراعي في قرية مياماس، إضافة إلى طريق بياض في قرية مردك وطريق بركة الحبكة في قرية سالي.

إضافة إلى تنفيذ وتعبيد اقتصادي لمنطقة المزرورة في قرية بوسان وطريق قصور الجداية في قرية مفعلة وطريق الكوخ الغربي في قرية نمرة إضافة لطريق منطقة الجبل (جبل عرمان- جفنة) وطريق منطقة الجرن في قرية مصاد، علماً أن جميع الطرق المراد تنفيذها هي ضمن مناطق الإنتاج الزراعي.

كما صدق المكتب على قرار مجلس بلدية رساس المتضمن تحديد السعر الأولي للمتر المربع من مقاسم الفئة الأولى في المنطقة الصناعية والحرف الاسمنتية في قرية رساس بقيمة ١٧ ألف ليرة كما تم التصديق على مشروع قرار إصدار المخطط التنظيمي العام لقرية عنز.

وأشار رئيس مكتب التخطيط والموازنات والخدمات إلى أنه بتاريخ ١٥ الشهر الفائت تم توزيع مبلغ ٧١٠ ملايين ليرة على الموازنة المستقلة منها مبلغ ٥٥٠ مليوناً إعانة مقدمة من وزارة الإدارة المحلية و١٦٠ مليوناً مناقلة على أبواب الموازنة تضمنت رواتب عمال النظافة والدفاع المدني وفوج الإطفاء وإدارة الكوارث وترميم مبان حكومية وتكملة بعض المشروعات الاستثمارية ذات المردود مثل مجرشة أعلاف داما ونفقات صيانة ومحروقات للوحدات الإدارية وأجور نقل المدرسين في قرى العشائر وطرق جديدة وبقايا مقالع.